موقف الولايات المتحدة الامريكية من صياغة واقرار الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥

المدرس الدكتور زهراء احمد عبد الزهرة
الكلية التربوية المفتوحة

المستخلص

تعد الولايات المتحدة الامريكية من المؤثرين الرئيسيين في العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، إذ تدخلت بشكل كبير في اعادة هيكلة النظام السياسي ، بما في ذلك صياغة الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ ، وقد تم هذا التغيير في اطار رؤية الولايات المتحدة للمنطقة ، مع التركيز على ضمان مصالحها الاستراتيجية والنفوذ في الشرق الاوسط , على الرغم من الدعوات الى ارساء الديمقراطية في العراق ، الا ان هناك تساؤلات عديدة حول مدى تأثير الولايات المتحدة الامريكية في صياغة الدستور بما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة في ظل الوضع المعقد الذي يشهده العراق من تنوع اثني وطائفي .

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٠٧/١٤ **تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠٨/٢٦**

المقدمة

تأتي اهمية البحث من اهمية العراق والعملية السياسية ما بعد عام ٢٠٠٣ ، يأتي الدستور في مقدمة الاحداث التي مرت بها العملية السياسية ، اذ واجهت عدد من التطورات والخلافات بين الاطراف السياسية التي وقفت عائقا في بادئ الامر ، اضافة الى التدخل الخارجي الذي تمثل بالادارة الامريكية التي أدت دورا محوريا في ذلك ، الا ان العراقيين كان لهم رأي اخر امام ما ارادت الولايات المتحدة تحقيقه من خلال كتابة الدستور ، فهل انصاع العراقيون لجميع الضغوطات الامريكية ؟ ومن جانب اخر تناول البحث بعضا من رؤى المراكز البحثية والصحف الامريكية لعملية صياغة الدستور العراقي واقراره .

واعتمدت الباحثة في بحثها على عدد من المصادر المتنوعة العربية والاجنبية التي كانت متنوعة بين مقلات ودراسات بحثية واكاديمية ، وبالاضافة الى الصحف الامريكية ولاسيما نيويورك تايمز التي ساهمت في رفد البحث بالمعلومات على الرغم من استهانتها بالوعي السياسي لدى العراقيين ومصادر التشريع التي استند عليها الدستور ومحاولاتها تسويق بعض المعلومات التي تبث الفرقة بين مكونات المجتمع العراقي .

الموقف الأمريكي من الجهود العر اقية لكتابة الدستورعام ٢٠٠٥

ان الغرض الاساس من الدستور هو إبرام عقد اجتماعي بين الدولة ومواطنيها، لضمان حقوقهم الاساسية وحرياتهم والحيلولة دون انتهاك هذه الحقوق والحريات، فضلاً عن ضمان وحدة البلاد وسيادتها ،ولا بد ان يكون موائماً للبيئة الاجتماعية والسياق التاريخي والديني والاعراف الموجودة في البلد ، وان من اهم المبادئ الأساسية في صياغة الدستور هو اجراء استفتاء شعبي للموافقة على اصدار القانون دون ان يفرض على الشعب من قبل سلطة خارجية او داخلية ، بل تتم صياغته ومناقشته والموافقة عليه من جانب لجنة مختارة تمثل الشعب[١] .

وإن الاتفاقيات الدولية كافة، بما فيها اتفاقيتا لاهاي وجينيف [٢]، لا تمنح أي قوة أجنبية حق التدخل وفرض دستور على دولة محتلة ولكن عندما غزت الولايات المتحدة الامريكية العراق في عام ٢٠٠٣، ألغت الدستور والقوانين والأنظمة العراقية القائمة، باعتبارها لا تناسب الحقبة الديمقراطية مشرعة بذلك قوانينها الخاصة اذ أصدر بول بريمرPaul)(Premer [٣] لائحة من مائة مادة قانونية ، وتم تقديمها إلى مجلس الحكم الذي أنشأه في تموز ٢٠٠٣، والمعروفة بقوانين الادارة الانتقالية، وتمت الموافقة عليها باعتبارها الدستور الانتقالي الجديد للبلاد. لقد تم وضع هذا القانون وتنفيذه دون مشاركة حقيقية من العراقيين ، وعلى الرغم من أن التدخل الأمريكي في العراق لم تكن التجربة الأولى التي تخوضها الولايات المتحدة، الا انها لم تفعل ذلك في اليابان والمانيا بل سعت الى تحويلهما الى حليفين رأسماليين لهما ثقلهما في ميزان القوى الدولي غير ان الولايات المتحدة الامريكية في العراق تجاهلت تاريخ الدولة والهوية العراقية [٤] .

في حين صرح جاي غارنر(Jay Garner) [٥] مدرير مكتب الاعمار والمساعدات الانسانية للعراق عام ٢٠٠٣ بان الولايات المتحدة لن تدخر جهودها في مساعدة العراقيين لكتابة دستور مؤقت مع الحرص على "تجسيد القيم الامريكية " وبالتالي

تشكيل حكومة جديدة ، اما بول بريمر الذي استلم ادارة العراق من غارنر اوضح في مقابلة اذاعية له ، " سنضع قانوناً للحقوق وسنعترف بالمساواة بين جميع المواطنين وسنعترف باستقلال القضاء وسنتحدث عن حكومة فيدرالية " [٦].يتضح من ذلك بان الخطة الامريكية جاهزة للتنفيذ بحسب ما رسمتها الادارة الامريكية وتطبيقها سيكون بما يتناسب ومصالحها وليس بما يلائم العراق وشعبه ، وان تصريحات موظفي الادارة الامريكية بالعراق ومطامعهم بموارد العراق وموقعه الاستراتيجي لإمعان سيطرتهم ، وان ما صرح به من قيم ومبادئ ديمقراطية تنم عن الوجه الاعلامي للولايات المتحدة أمام المجتمع الدولي ، اما الحقيقة فهي توظيف الانقسامات بهدف التفتيت .

وفي سياق التصريحات التي ادلت بها الادارة الامريكية على لسان موظفيها ، فقد صرح الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش (George W. Bush) [٧] بأن الولايات المتحدة الامريكية لن تبقى سنوات على ارض العراق وانه يعتقد ان الشعب العراقي قادر على إدارة بلاده مستقبلاً دون تدخلات دولية [٨].

فما كانت الخطوة الاولى للادارة الامريكية الا إن عينت مستشارين في مقدمتهم نوح فيلدمان (Noah Feldman)[٩]، والذين أدى دوراً مهماً في تهيئة الظروف لصياغة الدستور المؤقت ، وقد عمل هو و بيتر جالبرث (Peter Galbraith) [١٠] "كمستشارين" في صياغة الدستور ، في حين زعمت الحكومة العراقية أنها قامت بهذا العمل بمفردها ، وفي الخامس عشر من آيار٢٠٠٥ صوتت الجمعية الوطنية العراقية على تشكيل لجنة مكونة من خمس وخمسون عضواً لإعداد وصياغة مسودة الدستور الجديد ، لتشرع في عملها في الثالث عشر من حزيران ٢٠٠٥ ، وتم توزيع أعضاء اللجنة وفقاً لنظام التوافق و كان توزيعهم كالآتي [١١]:

- ٢٨ عضوا من قائمة الائتلاف العراقي الموحد مرشحين عن الشيعة
- ١٥ عضوا من التحالف الكردستاني وهم اكراد
- ٨ مرشحين من القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي[١٢] غير منتمين للطوائف
- مرشحا اشوري ومرشحا تركماني ومرشحا ايزيدي ومرشحا مسيحي

ثم اضيف بعد ذلك ١٥ عشر عضوا من مؤتمر اهل العراق مرشحين عن "السنة" ليصبح عدد لجنة كتابة الدستور ٧٠ عضوا ، وانقسم الاعضاء الى ستة لجان[١٣] :

- لجنة المبادئ الاساسية
- لجنة الحقوق والواجبات والحريات العامة
- لجنة شكل النظام ومؤسسات الدولة الاتحادية
- لجنة مؤسسات حكومة الاقاليم
- لجنة مؤسسات الحكومة الاتحادية

- ولجنة الاحكام الختامية والانتقالية

استغرقت اللجنة خمس وسبعون يوما في كتابة الدستور ابتداء من الخامس عشر من ايار حتى الخامس عشر من تشرين الاول ، ليجري التصويت عليه بعد ذلك بمشاركة فاعلة من الشيعة والاكراد في حين كانت هناك مقاطعة للتصويت من السنة [١٤].

كان المكون السني معترضاً ومقاطعاً لعملية صياغة الدستور في حين كان هناك اهتمام ودور فاعل للشيعة ، أما الأكراد فكانت لديهم رؤية اكثر وضوحا لما يطمحون اليه ، اذ كان بجانبهم فريق داعم من المستشارين الأمريكيين والأوروبيين ، تمكنوا من ايقاف الجدال حول قانون إدارة الدولة ، ومن ثم الحفاظ على مفهوم الفيدرالية، وحقهم في السيطرة على منطقتهم الفيدرالية، والمطالبة بكركوك كجزء من إقليمهم الفيدرالي، وتأكيد حصتهم من موارد البلد ، وكانت اللجنة تفتقر إلى خبراء دستوريين واقتصرت عن من يمثل الادارة الامريكية كما ابعدت منظمات المجتمع المدني، وخاصة الجماعات النسائية، وجرت مناقشاتها بسرية تامة، متجاهلة الرأي العام ، وللرد على الانتقادات الموجهة إليها بسبب افتقارها إلى الخبرة القانونية، رشحت المفوضية مجلساً من المستشارين القانونيين، يتألف في معظمه من أجانب لم يتم الكشف عن أسمائهم مطلقاً[١٥].

لم يكن العراقيون على دراية بتفاصيل الوثيقة لعدم صدور نسخة رسمية ، لكن بناء على ما صدر من تقارير وما تسرب من المسودة للصحافة ، تحدث بعض خبراء القانون الدستوري والأكاديميين العراقيين عن مخاطر البنود المثيرة للانقسام، لكن هؤلاء المنتقدين تعرضوا للملاحقة واحتُجز آخرون لمجرد معارضتهم[١٦].

حاولت الولايات المتحدة الامريكية التدخل في عملية كتابة الدستور العراقي مستغلها نفوذها ووجودها العسكري في البلاد، لذا مارست –بشكل أوآخر- ضغوطاً على لجنة صياغة القانون الانتقالي والدستور الدائم، كما حرص الامريكيين أن يتم الأمر بصورة عاجلة _ستة أشهر- دون ان يكون هناك وقت كاف لدراسة مواد الدستور ، إذ لم يتضمن القانون الإداري المؤقت أي بند يسمح بتمديد الإطار الزمني، وهذا التحديد كان له أثر على طبيعة المسودة النهائية وعلى العملية برمتها وقد حددت الادارة الامريكية بواسطة موظفيها الحدود والمعايير التي سيصاغ الدستور في اطارها، فضلاً عن التدخل المباشر في سياق المفاوضات الدستورية بهدف حماية مصالحها [١٧].

اولت الادارة الامريكية زمام متابعة عملية كتابة الدستور الى سفيرها زلماي خليل زاد، الذي لعب دورا محورياً في المفاوضات الدستورية بين الاطراف السياسية العراقية ، فكان يتواصل معهم بشكل مباشرا متنقلاً بينهم لتقريب وجهات النظر ، بين الاكراد من جهة وبين ممثلي الطوائف من جهة اخرى ، وقد عرضت القنوات التلفزيونية عدد من لقاءاته مع جلال طالباني[١٨] ، مما أثار جدلاً بشأن طبيعة تلك اللقاءات والدور الأمريكي في العملية الدستورية لصالح المكون الكردي ، و ادلى السفير بعدد من التصريحات بشأن عملية صياغة الدستور ، موضحا الجهود التي تبذلها ادارته لانجاح العملية ، ساعية الى بناء توافق بين الاطراف ليتسنى من خلاله اقرار مسودة الدستور ، وفي تصريح اخر ادلى به خليل زاده انه تم

التوصل لاتفاق بشأن العديد من القضايا المتنازع عليها والتي تعرقل عمل مشرعي الدستور ، بما في ذلك حقوق المرأة وبنية الحكومة ومبادئ الدين الاسلامي ، موضحاً دوره بانه يتواجد كمساعد ، ولن يدخر اية جهود لحل قضايا اخرى مثل الصلاحيات الممنوحة للاقاليم [١٩].

ومن جهة اخرى برزت محاولات التدخل الامريكي على عملية كتابة الدستور ، ففيما يتعلق بتشكيل البرلمان بموجب الدستور الجديد ، نرى اغلب الدول الاتحادية في العالم لديها مجلسان للبرلمان ، أنشأ المجلس الثاني للسماح بتمثيل مختلف الولايات او الاقاليم على المستوى الوطني ، وذلك ما اشارت اليه المسودات السابقة للجنة الدستورية العراقية على ضرورة وجود مجلس برلماني ثانٍ ، قادر على تعطيل التشريعات في حالات معينة، إلا أن المسودة النهائية تنص على أن تشكيل المجلس الثاني يُحدد بقانون يشرعه ويُقرّه المجلس الأول ، وهذا أمرٌ غير مألوف للغاية ذلك لاسباب عديدة منها : أولًا، يُحدد المجلس الأول ثقل وتأثير المجلس الثاني، مما قد يعني تحجيم دوره إلى لجنة استشارية ، ثانيًا، لا يتضمن مشروع الدستور آلية محددة يمكن من خلالها ان يمارس المجلس الثاني نقض التشريعات التي يشرعها المجلس الاول ، ما يؤول اليه هذا على الأرجح [٢٠].

على الرغم من تعثر وعجز أطراف المفاوضات من التوصل لاتفاق لتكوين المجلس الثاني، إلا أن اصرارهم على تمرير الدستور الى الجمعية الوطنية كان امرا قد اتخذ ، حتى وان كان بتأجيل المسألة إلى وقت لاحق ، حتى و أن ترك المجلس الثاني بأكمله دون مهام رئيسية نتيجةً لذلك، و بناءً على صياغة هذه الأحكام ، فان تشريع القوانين اقتصر على المجلس الاول فقط ، ليصبح المجلس الثاني زائداً عن الحاجة بموجب مسودة الدستور نفسها [٢١].

سعت الولايات المتحدة الامريكية من جانبها الى بناء توافق سياسي يتيح من خلاله اقرار الدستور من قبل المجلس الوطني العراقي ،وذلك لوجود اعتراض ورفض من احد الطوائف الرئيسة في البلاد ، وهو ما ارادوا تفاديه من خلال مسودة الدستور، لان الانظمة الديمقراطية عالميا لا تسمح بفرض الدستور على اي طائفة هذا ما يتنافى مع مبادئ الحرية والديمقراطية التي صدرتها الادارة الامريكية لدول -العالم الثالث – مثل العراق [٢٢].

كان هناك تدخل مباشر من الادارة الامريكية في تشريع الدستور بهدف حماية مصالحها ، وذلك من خلال القانون الاداري المؤقت ،والذي وظفته بما يتماهى ومطامحها مطامح ، اضافة الى ضغطها على الحكومة العراقية الانتقالية مطالبة اياها بقبول الحد الادنى للتصديق على المعاهدات الثنائية بين البلدين، ويتضح من ذلك رغبة ادارة بوش بابرام معاهدة مع الحكومة العراقية الانتقالية باسرع وقت لتمنح بموجبها الشرعية لقواعد عسكرية طويلة الامد في العراق ، وربما مصحوبة بتنازلات اخرى ، وبالتالي تحقق لها ما فرضته الادارة الامريكية وهو اسقاط شرط مصادقة ثلثي اعضاء البرلمان على المعاهدة من قانون ادارة الدولة المؤقت ، رغم اعتراضات المفاوضين العراقيين [٢٣].

جديرُ بالإشارة ان الولايات المتحدة الامريكية صرحت عبر مسؤوليها أن صياغة الدستور العراقي الجديد جاء بناء على دعوة من الشعب العراقي لوضع قوانين جديدة تتناسب مع المرحلة والنظام الديمقراطي الحالي من جهة والتخفيف من حدة الصراع في الساحة السياسية والتحريض الطائفي وعدم الاستقرار الأمني من جهة اخرى [٢٤].

لا تتفق الباحثة تماماً ما مع ذهبت اليه الصحافة الامريكية بشأن قيام زلماي خليل زاد بتقديم مسودة دستور كاملة، وذلك لأن الدستور الذي تم الاستفتاء عليه قد خضع للمراجعة أكثر من مرة ، إلا أنه يمكن القول - ربما - حاول ممثل الادارة الامريكية تمرير بعض الافكار والخطط الامريكية لكي تكون بعض المخرجات الدستورية تتناسب ووجهة الظر الامريكية لعراق ما بعد ٢٠٠٣[٢٥].

من جانب اخر صرحت الادارة الامريكية بانها على اهبة الاستعداد لتمديد العون للعراق في مسألة صياغة الدستور من خلال طباعة وتوزيع نسخ من الدستور المقترح في مختلف أنحاء العراق، ومواصلة تشجيع الدعم الدولي للتصديق على الوثيقة، والضغط على البلدان الأخرى في المنطقة لاستخدام نفوذها على السنة على وجه الخصوص لحثها على المشاركة في التصويت، ومساعدة السنة في الجلوس حول طاولة الحوار لبحث الامر مع الزعماء الشيعة والأكراد بشأن كيفية تحسين الوثيقة[٢٦].

وفي الثالث عشر من آب ٢٠٠٥ زادت الولايات المتحدة الامريكية من وتيرة الضغط على اللجنة العراقية للدستور للبقاء في اطار الموعد المحدد لانهاء كتابة مسودة الدستور العراقي ، في حديث هاتفي من اجتماع مع زلماي خليل زاد، السفير الأمريكي لدى العراق، شبّه حسيب عارف[٢٧] الممثل عن المكون السني في اللجنة الدستورية العراقية. الوثيقة "بوجبة لم تُطهى بعد": "ما زلنا في المطبخ الآن، ولكن لم يُنجز شيء بعد ، كل ما يُمارس علينا هو ضغوط" ، في حين ذكر صالح المطلك[٢٨] العضو الممثل عن المكون السني ايضاً " إن معظم الضغط الأمريكي مُنح لحث السنة على الموافقة على مطالب الشيعة والأكراد" .

اكدت صحيفة نيويورك تايمز المساعي التي بذلتها الولايات المتحدة لإشراك السنة في العملية الدستورية مبينة املاً منها احتواء التمرد الذي شهدته المناطق ذات الاغلبية السنية [٢٩]. ان حرص الامريكين على اشراك الطائفة السنية في اللجنة الواضعة للدستور يؤكد اصرارها على انجاح تمرير المسودة باقصر مدة زمنية ممكنة .

وان ما يؤكد الضغوط التي مارستها الادارة الامريكية على اللجنة العراقية للدستور ، هو اقرار محمود عثمان[٣٠]، العضو الكردي في اللجنة، بالضغوط الأمريكية، قائلا " إن اجتماعاتٍ متواصلة عُقدت بين السيد خليل زاد والعديد من المسؤولين العراقيين، بمن فيهم الرئيس ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس إقليم كردستان العراق. إلا أن عثمان اوضح إن الضغوط انصبّت بالأساس على صياغة دستورٍ قبل الموعد النهائي" [٣١]. بمعنى ان الادارة الامريكية لم تتدخل في تفصيلات الدستور ، و أنما أقتصر دورها على ارغام القوى السياسية على التسريع بإعلان الدستور وطرحه على ابناء الشعب العراقي لغرض الاستفتاء عليه، وبرأينا أن هذا الكلام مجانباً للدقة، فقد عملت الولايات المتحدة على ممارسة ضغوط مختلفة على لجنة كتابة الدستور.

بينت الولايات المتحدة الامريكية ان المعرقلات التي تحول دون اكمال المسودة هو رفض ممثلين " العرب السنة " الرافضين لفكرة الفيدرالية ، اذ اعربوا عن مخاوفهم من ترسيخ الفيدرالية في الدستور تعمل على تفكك وحدة البلد ، اذ ادلى المطلك بتصريحاً له بهذا الخصوص ذاكرا " بدون حكومة مركزية قوية اننا نعرض العراق لخطر جسيم " . في حين وصف الاكراد تلك المخاوف ب"المبالغة" لان الاخيرين حكموا مدنهم بالحكم الذاتي منذ ١٩٩١ [٣٢].

و عشية الخامس عشر من آب الذي هو الموعد النهائي لانهاء صياغة مسودة الدستور ، كانت هناك عدد من المناورات ، من ممثلي الطوائف والقوميات في البلاد ، ابرزها اصرار رئيس اقليم كردستان مسعود برزاني على ان يمنح الاكراد بموجب الدستور حق الانفصال عن العراق اذا اختاروا ذلك ، مع عودة الاكراد المهجرين من كركوك اليها ، وكانت الاجابة الشيعية بالرفض مهددين بنسف العملية برمتها اذا اضطروا لذلك [٣٣]. ويكشف هذا الموقف عن عمق التباين في الرؤى بين الأطراف العراقية حول طبيعة الدولة وصيغة الحكم الملائمة لضمان استقرارها ووحدتها.

وحث الرئيس الامريكي من جانبه "العرب السنة" على القبول بمسودة الدستور وسط خلاف الكتل السياسية حول النقاط العالقة والمتمثلة بالفيدرالية وتقاسم الموارد الاقتصادية والسلطات واجتثاث "البعث" ، مؤكدا ان "الطائفة السنية" تواجه خيارا بين السلام والعنف ، وان ادارته مدركة صعوبة الامر بعد سنوات من الدكتاتورية، ولكن الدستور العراقي سيحدث تغييرا ليس على صعيد العراق فقط بل على الشرق الاوسط [٣٤] .

عرضت مسودة الدستور على الجمعية الوطنية العراقية في الثامن والعشرين من آب ٢٠٠٥ ، ولم تتوفر لاعضاء البرلمان مراجع كثيرة يمكنهم الرجوع اليها حول ما ورد في الدستور من مواد ، وهناك الكثير من المعلومات التي قيدت بسرية واخفيت عن الاعلام ، و نجد تلك الخطوة قد لاقت ترحيباً كبيراً من الادارة الامريكية معتبره ان العراق يسير بثبات نحو الاستقلال السياسي والعسكري ، مبدية توقعاتها بان يكون الدستور اللبنة الاساسية للديمقراطية في الشرق الاوسط ، اذ هنأ الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش ووزيرة الخارجية كوندوليزا رايس (Condoleezza Rice)[٣٥] العراق حكومة وشعباً على المسودة واصفة ذلك بالعمل الديمقراطي الذي سيمكّن العراق من ايقاف وتيرة العنف والارهاب ، وبين الرئيس الامريكي بوش من جانبه ان الدستور يواجه معارضة وانجاحه يقع على عاتق العراقيين انفسهم [٣٦].

وجه الباحثون الامريكيون انتقاداتهم لمسودة الدستور العراقية زاعمين انها تتضمن عدداً من "التناقضات" المحال تطبيقها على ارض الواقع وان الادارة الامريكية مارست ضغطها على المكلفين بكتابة الدستور ، لترسيخ اطماعها "الامبريالية" في الشرق الاوسط وبالاخص احكام سيطرتها على النفط العراقي وتثبيت قواعدهم العسكرية بصفة دائمة ، اذ ذكر الباحث الامريكي جيمس كوغان (Games Cogan) ان ادارة بوش حاولت اظهار مفاوضات الدستور في انها عملية ديمقراطية قائمة على تآلف الطوائف الدينية في العراق ، من شأنها أن تساعد في كبح جماح التمرد الذي اندلع منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في آذار من عام ٢٠٠٣، وإعداد الظروف لانسحاب تدريجي للقوات الأمريكية، موضحاً أن الموافقة على الدستور تلغي علمانية الدولة وتؤسس تراجع في حقوق المرأة والحريات الدينية [٣٧]. لقد كان ما ذهب اليه كوغان من أن مشروع كتابة الدستور

وإقراره بأنه مشروع أمريكي بحت، اعتقاداً مجانب للدقة، فقد أظهر العراقيين وعلى رأسهم المرجعية الدينية ممثلة بالسيد علي الحسيني السيستاني العديد من المطالبات ومارسوا ضغطاً كبيراً على الإدارة الامريكية لكتابة دستور بأيدي العراقيين ، وقد أظهر السيد السيستاني اصراراً وعزماً كبيرين بخصوص الدستور ، ولعل ذلك انطلق من ايمانه العميق بولاية الامة نفسها ، فضلاً عن انه تعامل مع الدستور بوسطية واعتدال فقد كان ناقداً وناصحاً ومحذراً[٣٨]. فلم يدعو الى اقامة دولة اسلامية، وانما أكد على ضرورة أن يحترم الدستور الهوية الثقافية الاسلامية للشعب العراقي، وتفصيلات ذلك وخصوصياته يتكفل بصياغته ممثلو الشعب العراقي المنتخبون في الجمعية الوطنية[٣٩].

وفي سياق ذلك سلط جيمس الضوء على بعض مواد الدستور ، منها تلك التي تحظر الاعتقال التعسفي وتسليم المواطنين العراقيين إلى "جهات أو سلطات أجنبية" مبينا انها لا قيمة لها في ظل ظروف الاحتلال العسكري الأمريكي ، فضلاً عن مواد دستورية اخرى تخص الاقتصاد والتي تم صياغتها بطريقة تتيح استغلالها وتمعن في سيطرة الولايات المتحدة الامريكية وشركاتها على مصادر الطاقة مثل المادة (٢٥) التي تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة بما يضمن الاستثمار الكامل لموارده وتنويع مصادرها وتشجيع القطاع الخاص وتنميته". وتنص المادة (١١٠) (٢) من الدستور على أن موارد الطاقة في العراق ستُطور "اعتمادًا على أحدث أساليب مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار" ، اذ انتقدهم بشكل صريح مبديا امتعاضه من التعاون بين الادارة الامريكية مع اطراف سياسية على رأسهم الاكراد للسيطرة على واردات النفط، اضافة الى انتقاده الفيدرالية التي يطمح الاكراد من خلالها توسيع مناطقهم بهدف السيطرة على نفط كركوك [٤٠].

اعربت الادارة الامريكية من جانبها عن املها وبحسب تقديراتها بأن الدستور من شأنه ان يحد من حالة الفوضى التي شهدتها البلاد منذ اسقاط النظام ودخول الولايات المتحدة الامريكية في آذار ٢٠٠٣ ، زاعمين بأن ذلك ممكن ان يضع شروطاً لانسحاب مرحلي للقوات الامريكية[٤١].

موقف بعض الصحف الأمريكية من صياغة و إقرار مسودة الدستور العراقي

ظهر تفاوت وتضارب في المواقف الامريكية الرسمية من جهة والاعلامية الامريكية من جهة اخرى فيما يخص مسودة الدستور العراقية ، وتقديمها دون اكتمال جوانبها الى الجمعية الوطنية دون الاخذ بعين الاعتبار اختلاف الاطراف السياسية والكتل التي تمثلها [٤٢].

فقد ذكرت صحيفة واشنطن بوست Washington post في مقال لها حول سير عملية صياغة واقرارالدستور العراقي ، مشيرة الى دور السفير الأمريكي خليل زاد في آب ٢٠٠٥ ، وانه لم يدخر جهد في ايجاد تقارب بين الاطراف الممثلة للمكونات العراقية في اللجنة المعنية بصياغة الدستور ، وقدّم طرحًا مكتوبًا لمعالجة قضايا عالقة، مثل دور الإسلام في تحديد القانون ومدى الاستقلالية الممنوحة للحكومات الاقليمية، حسب ما ذكره عدد من أعضاء اللجنة الدستورية، كما تضمن الاقتراح الأمريكي، إقرار مبدأ الحكم الذاتي المتمثل بنظام اقليمي ، على غرار ما تتمتع به المحافظات ذات الأغلبية الكردية في

الشمال، مع تأجيل أي قرار بشأن إنشاء أقاليم جديدة ، وسيتم تفويض بعض الصلاحيات للحكومات الإقليمية كخطوة نحو توسيع النظام الفيدرالي [٤٣].

كان لبعض وسائل الاعلام الامريكي رأي مغاير عن الادارة الامريكية ، اذ صوبت انتقاداتها نحو قرار ادارة بوش وتدخله ، واصفة الدستور بالولادة المشوهة ، فقد وجهت صحيفة نيويورك تايمز انتقاداتها اللاذعة لمسودة الدستور العراقي معتبرة تلك المسودة لا تشجع على انشاء عراق موحد مسالم ، اضافة الى انتقادها الادارة الامريكية التي فرضت مهلة زمنية لتقديم المسودة لاسباب سياسية [٤٤].

و تداولت صحيفة نيويورك تايمز The New York times الامريكية موضوع حقوق المرأة العراقية مبدية تخوفها من الحد من حريتها وانتهاك حقوقها من خلال ما ينص عليه الدستور العراقي وذلك لاعتماده على الشريعة الاسلامية في تحديد حقوقها ، غير انها تذكر في الوقت نفسه بانها حصلت على نص من مسودة الدستور يقضي بان حقوق المرأة متساوية طالما انها لاتنتهك القانون القرآني والشريعة الاسلامية ، كما ذكرت الصحيفة بان علماء الدين العراقيين ابدوا انزعاجهم من الامريكيين الذين بدورهم اعتبروا الشريعة الاسلامية احد المصادر الثانوية للدستور ، في حين كانوا رجال الدين يرغبون ان يعتبر الاسلام المصدر الرئيسي لوضع البنود الدستورية [٤٥]. يتضح مما تقدم أن الصحافة الغربية، لاسيما الامريكية قد دأبت على تصوير الاسلام على انه مقيداً لحرية المرأة ويمنعها من ممارسة حقها الطبيعي في الدولة والمجتمع، الا ان الباحثة لا تتفق مع ذلك لأن الدين الاسلامي لم يقيد حرية المرأة، بل ساواها مع الرجل في الكثير من المواضع ومنحها امتيازات واسعة لا يتسع المقام لذكرها ، لذا يمكن القول أن الكثير مما يعده الغرب حرية للمرأة هو في الاساس امتهاناً لها ومساساً بحقوقها الطبيعية التي أقرها الشارع المقدس وبما يتناسب وتكوينها الطبيعي ، وهو ما اكدت عليه المرجعية الدينية وعموم الشعب العراقي الذين طالبوا بان يحافظ الدستور على ثوابت المجتمع العراقي.

ويذكر ستيفن هادلي (Stephen Hadly) [٤٦]، مستشار الأمن القومي: "سنواصل دورنا كصوتٍ ووسيطٍ لتعزيز التفاهم بين المجتمعات الثلاث [الشيعة والسنة والكرد] لكنها وثيقتهم، وعليهم أن يتولوا زمام المبادرة في هذه النقطة." ، كما اوضح هادلي في مقابلة إن الولايات المتحدة يمكن أن "تساعد أيضاً في شرح ما هو موجود في الوثيقة في العراق والمجتمع الدولي"، ويمكنها أن تعمل مع الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الفنية للعراقيين في تسجيل الناخبين، وإنشاء مراكز الاقتراع، وغير ذلك من القضايا اللوجستية المتعلقة بالاستفتاء[٤٧].

من جانب اخر اشارت جريدة بوسطن غلوب Boston Clobالى ضعف الدستور ، واصفة الادارة الامريكية بالفشل وبانها تحاول تلميع صورة تلك المسودة ، مبينة ان رأيها به مستند على عمق الخلل الذي يتضمنه والذي يسعى الى ايقاع الفرقة في البلد [٤٨]. ويتضح من ذلك أن الدستور قد تضمن بعض المواد الخلافية التي من شأنها اثارة المشكلات امام العملية السياسية في العراق، إلا أنه لا يمنعنا من القول أنه أهم وثيقة قانونية وضعت في العراق بعد عام ٢٠٠٣، واصبح -على الرغم من المؤاخذات – الاساس الذي بني عليه العراق الجديد.

جرى الاستفتاء على مسودة الدستور في الخامس عشر من شهر تشرين الاول عام ٢٠٠٥ وكانت نسبة المصوتين بكلمة (نعم) ٧٨.٤١% وبكلمة (لا) ٢١.٤٠% ، وهكذا تم اقرار الستور الدائم للعراق[٤٩] وهكذا تم اعتماد الدستور كوثيقة قانونية استندت اليها العملية السياسية في العراق، وبنيت على اساسها بقية المؤسسات الدستورية.

الخاتمة

١. تمحورت السياسة الامريكية في المنطقة بشكل عام وفي العراق على وجه الخصوص حول ضرورة استمرار سيطرتها على منابع النفط ، فضلا عن حاجتها الى تأمين المنطقة لغرض معابر التجارة الدولية في الشرق الاوسط ، وان ما يمتلكه العراق من موقع استراتيجي في الجيوبولتك العالمي ، دفعها لخلق الحجج لفرض سيطرتها على اهم بقعة في المنطقة ، وبالتالي فان خطوة تشكيل حكومة وتأسيس دولة وتشريع قوانين جاءت للتسريع في منحها الشرعية في البقاء في الاراضي العراقية وتثبيت نفوذها.

٢. أن تسليط الضوء على سلبيات التجربة الدستورية في عام ٢٠٠٥ من قبل الاعلام والمعاهد الامريكية للدراسات نابع من اهمية تلك الخطوة التي تعد ضرورة كان لابد للعراقيين ان يخطوها مع ماتتضمنه من ثغرات وهفوات في بنود الدستور ، لان ذلك من شأنه الحفاظ على وحدة البلد ظاهرياً وحمايته من التدخلات الخارجية ، وايجاد قانون يحمي الشعب ويحفظ امنه وحقوقه ، بالرغم ان بعض بنود الدستور كانت عبارة عن (قنابل موقوتة) انفجرت فيما بعد ، اذ كانت غير ملائمة تماماً للوضع العراقي فخلقت نوعاً من التشنج وعدم التوازن وهي غير قابلة للتطبيق وغير فاعلة والغرض منها زعزعة الاستقرار العراقي ، غير انه ضم بين طياته العديد من النصوص ذات المضامين القيمة ، مع التركيز على تضمين الدستور المبادىء الاسلامية وحمايتها ، هذا من شأنه ان يضيف ابعاد ذات قيمة للدستور.

٣. ان تدخل الادارة الامريكية بشكل علني بمسألة الدستور وضع العملية موضع شكوك ، وقلل من اهمية الدور العراقي فيها ، اذ نجدها قد استغلت نفوذها ومكانتها في تغيير النظام ، لتفرض شروطها بما يحقق اهدافها ويحافظ على نفوذها في المنطقة ، ويمرر الاتفاقيات الثنائية التي تزيد من سيطرتها على موارد البلد وربما لتقليل الانفاق الدفاعي لها في العراق .

٤. كانت الهجمة التي شنتها الصحافة الامريكية تجاه عملية صياغة واقرار الدستور ذات طابع سلبي، اذ تجاهلت فيها ايجابيات العملية الدستورية ، وكأنها ترفضها بشكل قطعي معتبرة العراقيين غير مهيئين لتجربة دستورية ، في حين ان العراق كان دولة لها دستورها بل ان ارض العراق منبع للحضارات والقوانين، فهل تشريع ووضع قانون لبلد ما يحتاج ان يكون من عرق او دين محدد ليكون مؤهل لكتابته ، ام ان مقاييسهم وفق سياسة بلدهم متبنية المفاهيم الديمقراطية معياراً للنضوج والتأهل لهكذا خطوة ؟ واذا كانت الولايات المتحدة وفق ما جاء في الصحف الامريكية بانها رفعت مواد واضافت اخرى بحسب ماتقتضيه مصلحتها ، فلماذا لم تعدل المواد التي تخص حقوق المرأة والاديان

الاخرى ، اذا كان لديها رغبة بسد الثغرات التي يتضمنها الدستور ؟ هذا يبين ان الادارة الامريكية رسمت خطوات صياغة الدستور بما تقتضي مصالحها ، مع خلق ثغرات لتكون نقاط اختلاف بين مكونات الشعب العراقي في المراحل المقبلة.

قائمة المصادر:

١. اسعد كاظم شبيب، التصورات الدستورية عند السيد السيستاني، مجلة حولية المنتدى، المجلد ١، العدد ٣، العراق، ٢٠٠٩ .

٢. اسماعيل الخلفان ، القانون الدستوري ، ٢٠٢٣ ، د.م .

٣. امين شحاته ، المواقف الامريكية من الدستور العراقي ، مقال منشور ، الجزيرة نت ، ١٠/٥ /٢٠٠٥

٤. اياد علاوي ، بين النيران محطات من مسيرة اياد علاوي ، دار المدى للطباعة والنشر ، ٢٠٠٨ ثلاث اجزاء .

٥. بول بريمر ومالكولم ماك ، عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو ، ترجمة : عمر الايوبي ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

٦. تقرير تلفزيوني من قناة عراق ٢٤ بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢ https://www.aljazeera.net .

٧. شداد خليفة خزعل التميمي ، اشكالات الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، بحث منشور ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد ٥٧ ، مج ٢ .

٨. غادة سليم ، بيتر جالبريث: تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات المخرج الوحيد للقوات الأميركية ، مقالا منشورا ، مركز الاتحاد للاخبار، ١٣ ، تشرين الاول ، ٢٠٠٦ ، https://www.aletihad.ae/

٩. فاطمة حسين سلومي، الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٠٣-٢٠١٠، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٤٠، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢

١٠. مقال منشور ، الجزيرة نت ، ٢٤ آب ٢٠٠٥ .https://www.aljazeera.net

١١. مكتب المرجع الديني الاعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني ،البيانات الصادرة ، منشورة على الموقع: http://www.sistani.org/arabic/data/1/

١٢. وحيد رأفت و وايت ابراهيم ، القانون الدستوري ، القاهرة ، ١٩٣٧ . https://www.aljazeera.net

13. Andrew Arato, Constitution Making Under Occupation: The Politics of Imposed Revolution in Iraq, Columbia University Press, 2009 .
14. Biographies of the Secretaries of State: Condoleezza Rice (1954–) , Cited in : https://history.state.gov/
15. Bostonclob , journal , 2009 /9/2 , cited in : http://www.boston.com
16. Corey Flintoff , Concern Raised over U.S. Role in Iraqi Constitution ,Article , August 17, 2005 , Cited in : https://www.npr.org
17. Dinstein, Yoram. The Conduct of Hostilities under the Law of International Armed Conflict Cambridge: Cambridge University Press, 2004 .
18. Edward wong , Iraqi Constitution May Curb Women's Rights , July 20, 2005 , The New York Times .
19. ----------, Iraqi vote approves draft constitution , Article , October, 26 , 2005 , cited in : New York times .
20. How the US Wrote the Iraqi Constitution , article , ON 10/01/2005 , cited in :https://climatesurvivalsolutions.com

21. James Dobbins and others , Occupying Iraq a history of the coalition Provisional authority , National Security Research Division national Security .
22. Iraqs Constitutional moment ,sep 27 , 2022. Safwan Alamin and Bilal wahab,
23. Iraq's Sunnis face choice on constitution: Bush, 24 , August ,2005 , cited in ABC News , https://www.abc.net.au/
24. James Cogan, Iraq's draft constitution: a recipe for neo-colonial rule , Article , 31 August 2005 , cited in : Global researchhttps://www.globalresearch.ca
25. James Dobbins , Iraq's constitution: From Dayton to Baghdad , Aug. 27, 2005 , Article , Journal , New York Times .
26. James Glanz , U.S. Builds Pressure for Iraq Constitution as Deadline Nears , article , New York Times , 14 August .
27. John Ward Anderson. and. K.I. Ibrahim , Iraqi Constitution Appears Headed For Voter Approval , article , Washington post , October , 17 ,2005 .
28. Jonathan Finer and Omar Fekeiki , U.S. Steps Up Role in Iraq Charter Talks, August 12, 2005 . article , cited in Washington Post , https://www.washingtonpost.com/archive
29. Noah Feldman, What We Owe Iraq: War and the Ethics of Nation Building, Princeton University Press, 2004 .
30. Richard W. Stevenson and David E. Sanger , U.S. Seeks to Aid Iraqi Charter, at a Distance , Journal ,The New York times .Aug. 31, 2005, Section A .
31. Saad N. Jawad , The Iraqi Constitution: Structural Flaws and Political Implications ,LSE , Middle east centre , November , 2013 .
32. US to halp INK Iraqi constitution , CBSNews , November , 16 , 2003 .
33. https://en.wikipedia.org/
34. https://www.britannica.com/
35. https://www.britannica.com/
36. https://www.cbsnews.com/news/us-to-help-ink-iraqi-constitution/
37. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/12/9
38. https://burathanews.com/arabic/news
39. https://history.state.gov/

الهوامش

(١) . للمزيد من التفصيلات حول الدستور وتاريخه وقوانينه ينظر : وحيد رأفت و وايت ابراهيم ، القانون الدستوري ، القاهرة ، ١٩٣٧ ، ص ٤- ٩ ؛ اسماعيل الخلفان ، القانون الدستوري ، ٢٠٢٣ ، د.م ٨- ١٢ .

(٢) . اتفاقيتا لاهاي وجنيف : اتفاقيات عقدت في ١٨٩٩ تهدف لتنظيم شؤون الحرب وتناولت التسوية السلمية للنزاعات الدولية ، واعراف الحرب وقوانينها ، وقد عززت هذه الاتفاقية ببنود اخرى عام ١٩٠٧ كأن اقرت حظر استخدام القذائف التي تنشر الغازات الخانقة وغيرها . للمزيد من التفصيلات ينظر:

Dinstein, Yoram. The Conduct of Hostilities under the Law of International Armed Conflict , Cambridge University Press , 2004 .

(٣) . بول برايمر: دبلوماسي امريكي متقاعد ، ولد عام ١٩٤١ في هارتفورد درس في مدرسة ريفية وتخرجة من جامعة ييل ١٩٦٣ ، وحصل على ماجستير في ادارة الاعمال من جامعة هارفارد ، ومن ثم هعلى شهادات اكاديمية من معهد الدراسات السياسية ، ليشغل العديد من المناصب في وزارة الخارجية الامريكية ، ومناصب دبلوماسية حتى عينه الرئيس الامريكي مبعوثا مدنيا عن الادارة الامريكية في العراق عام ٢٠٠٣ بعد اسقاط نظام الحكم فيه ليصبح مدير سلطة الائتلاف المؤقت في العراق ولعب دورا هاما لخدمة الادارة الامريكية ومصالحها له عدد من المؤلفات وكتاب مذكرات لاسيما فترة حكمه العراق .للمزيد من التفصيلات ينظر :

https://www.britannica.com/ ; James Dobbins and others , Occupying Iraq a history of the coalition Provisional authority , National Security Research Division national Security ;

بول بريمر ومالكولم ماك ، عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو ، ترجمة : عمر الايوبي ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

(4) . Noah Feldman, What We Owe Iraq: War and the Ethics of Nation Building, Princeton University Press, 2004, p. 7 ;

بول بريمر ومالكولم ماك ، المصدر السابق ، ص ٣٦٨ – ٣٧٤ .

(٥) . جاي غارنر : ضابط امريكي برتبة فريق ولد عام ١٩٣٨ ، تم تعينه من قبل ادارة بوش مدرير لمكتب الاعمار والمساعدات الانسانية للعراق بعد عام ٢٠٠٣ ، ليستبدل في شهر آيار من نفس السنة ببول بريمر . المصدر : https://en.wikipedia.org/

(٦) . قد صرح بول برايمر بان مدة الوجود العسكري الامريكي على ارض العراق سيتم التفاوض عليه مع الحكومة العراقية القادمة ، مبيناً ان هذا الاتفاق سيمكنهم من البقاء في العراق بهدف مساعدته في تحقيق الامن وايجاد بيئة سلام في المنطقة في حين ان الادارة الامريكية كانت تسعى الى تثبيت قدمها من خلال بنود الاتفاقيات التي ينص عليها الدستور والتي ستسعى الى تمريرها من قبل البرلمان ، لاضفاء الشرعية لقواعدها في العراق .المصدر :

US to halp INK Iraqi constitution , CBSNews , November , 16 , 2003 .
https://www.cbsnews.com/news/us-to-help-ink-iraqi-constitution/

(٧) . جوج دبليو بوش : سياسي ورجل اعمال امريكي ، ولد عام ١٩٤٦ في نيوهيفن ،ينتسب بوش لعائلة سياسية بارزه ووالده كان رئيسا للولايات المتحدة وشقيقه حاكم ولاية فلوردا جيب بوش درس بوش في جامعة ييل وجامعة هارفرد ، وعمل في الصناعات النفطية ، حكم ولاية تكساس عام ١٩٩٤ ، وانتخب رئيسا للولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٠ ، شهدت فترة توليه الرئاسة احداث الحادي عشر من سبتمر وحرب افغانستان عام ٢٠٠١ وحرب العراق عام ٢٠٠٣ ، ثم فاز بولاية ثانية على جون كيري ليتولى الرئاسة حتى ٢٠٠٩ .للمزيد من التفصيلات ينظر :
https://history.state.gov/

(8) . Ibid .

(٩) . نوح فالدمان : اكاديمي امريكي ومستشاراً سابقا للادارة الامريكية ، ولد في بوسطن عام ١٩٧٠ ، تخرج من جامعة هارفرد ، والتحق بجامعة اكسفورد ليكمل دكتوراه في الفلسفة ، ومن ثم اكمل دكتوراه في القانون الدولي ، وعمل كناقداً واستاذ اً في القانون في جامعة هارفرد ، ليعمل بعد ذلك مستشاراً في العراق للادارة الامريكية بعد ٢٠٠٣ ، وشارك في كتابة الدستور العراقي ، وصار استاذ ممارساً ، وله العديد من الاعمدة في صحيفة نيويورك تايمز ، ولديه مؤلفات منها كتابه حول العراق What We Owe Iraq : War and the Ethics of Nation.للمزيد من التفصيلات ينظر :

https://ar.wikipedia.org/wiki

(١٠) . بيتر جالبرث : مستشار سياسي ودبلوماسي امريكي ، ولد في بوسطن عام ١٩٥٠ ، درس جالبرث في جامعة هارفرد ، وحصل على الدكتوراه في القانون من جامعة جورج تاون ، شغل العديد من المناصب في الادارة الامريكية اذ اصبح سفيراً لكرواتيه في ادارة بيل كلنتون ١٩٩٣-١٩٩٨ ، وبدأ العمل كمستشارا في اقليم كردستان العراق بعد ٢٠٠٣ ، وعمل لصالح الاكراد مما ساعد في التأثير على عملية صياغة الدستور وقد تعرض للعديد من الانتقادات فيما خص هذا الدور والاستفادة المادية من ذلك ، بعد ذلك اصبح عضوا في مجلس الشيوخ عام ٢٠١١ – ٢٠١٥ . للمزيد

من التفصيلات ينظر : غادة سليم ، بيتر جالبريث: تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات المخرج الوحيد للقوات الأميركية ، مقالا منشورا ، مركز الاتحاد للاخبار، ١٣ ، تشرين الاول ، ٢٠٠٦ ، https://www.aletihad.ae/ ؛https://en.wikipedia.org/

(١١) . تقرير تلفزيوني من قناة عراق ٢٤ بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢ ؛ بول بريمر ومالكولم ماك ، المصدر السابق ، ص٣٧٥ - ٣٧٦

(١٢) . اياد علاوي : شخصية سياسية عراقية ولد في بغداد عام ١٩٤٥ ، ودرس فيها ، نال شهادة الطب من جامعة بغداد ، واكمل دراسته العليا في لندن ، وعمل كمستشارا في اليونسيف بين عامي ١٩٧٩ – ١٩٨١ ، وكان من ضمن لجنة المتابعة والتنسيق للمعارضة العراقية في لندن عام ٢٠٠٢ ، بهدف التحضير لحكم ما بعد الاطاحة بنظام البعث ، بعد تحقيق ذلك من قبل الجيش الامريكي اختير عضواً في مجلس الحكم العراقي المؤقت ، ومن ثم عام ٢٠٠٤ رئيساً للوزراء في الحكومة العراقية المؤقتة . للمزيد من التفصيلات ينظر : اياد علاوي ، بين النيران محطات من مسيرة اياد علاوي ، دار المدى للطباعة والنشر ، ٢٠٠٨ ثلاث اجزاء .

(13) . Saad N. Jawad , The Iraqi Constitution: Structural Flaws and Political Implications ,LSE , Middle east centre , November , 2013 , P11

(14) . Ibid .

بول بريمر ومالكولم ماك ، المصدر السابق ، ص 377 .

(15) . Andrew Arato, Constitution Making Under Occupation: The Politics of Imposed Revolution in Iraq, Columbia University Press, 2009 ,p 140 ;

شداد خليفة خزعل التميمي ، اشكالات الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، بحث منشور ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد ٥٧ ، مج ٢ ، ص٣٧٨ ؛ غادة سليم المصدر السابق .

(16) . Ibid , P142 .

(17) . How the US Wrote the Iraqi Constitution , article , ON 10/01/2005 , cited in : https://climatesurvivalsolutions.com ; Op.Cit , P142 .

(١٨) . جلال طالباني : سياسي عراقي ولد عام ١٩٣٣ في كلكان في العراق ، انخرط في العمل السياسي مبكرا من خلال انضمامه الى الحزب الديمقراطي الكردستاني ، واكمل دراسته في كلية القانون في جامعة بغداد ١٩٥٩ ، شارك في ثورة الاكراد ضد عبد الكريم قاسم ١٩٦١ ، ليصبح بعد ذلك دبلوماسيا يمثل العراق في عدة اماكن في العالم ، في عام ١٩٧٥ انفصل عن الحزب الديمقراطي الكردستاني ، واسس مع نشطاء اكراد حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ، وقام بتنظيم مقاومة ضد نظام حزب البعث الحاكم للعراق ، وهرب من البلد عام ١٩٨٧ ، وعاد ليقود انتفاضة كردية عام ١٩٩١ ، وبعد الاطاحة بنظام الحكم العراقي في ٢٠٠٣ ، اصبح طالباني رئيساً للجمهورية العراقية في الحكومة المؤقتة ٢٠٠٥ ومن ثم اعيد انتخابه عام ٢٠٠٦ ، توفي عام ٢٠١٧ . لمزيد من التفصيلات ينظر :

https://www.britannica.com/

(19) . Corey Flintoff , Concern Raised over U.S. Role in Iraqi Constitution ,Article , August 17, 2005 , Cited in : https://www.npr.org

(20) . How the US Wrote the Iraqi Constitution , Op.Cit

(21) . Ibid .

(22) . Ibid .

(23) . Op.Cit .

(24). Safwan Alamin and Bilal wahab, Iraqs Constitutional moment ,sep 27 , 2022.

(25) . How the US Wrote the Iraqi Constitution , Op.Cit

(26) . Richard W. Stevenson and David E. Sanger , U.S. Seeks to Aid Iraqi Charter, at a Distance , , Journal , The New York times .Aug. 31, 2005, Section A, Page 8 .

(٢٧) . حسيب عارف : دكتور جامعي عراقي ، ولد في مدينة كركوك وهو احد شيوخ قبيلة العبيد في كركوك واستاذ في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، كان احد اعضاء لجنة صياغة الدستور ٢٠٠٥ ، وقتل بعد اختطافه من قبل جهة مجهولة عام ٢٠٠٦ . المصدر :

https://burathanews.com/arabic/news

(٢٨) . صالح المطلك : سياسي عراقي ولد عام ١٩٤٧ في الفلوجة – الانبار ، تخرج من كلية الزراعة جامعة بغداد ، واكمل دراسته العليا في المملكة المتحدة البريطانية ، وحصل على شهادة الدكتوراه عام ١٩٧٤ في تخصص هندسة البيئة ، تسنم عدد من المناصب منها مدير مركز البحوث البيئية في جامعة بغداد ، وامين عام الجمعيات العلمية في وزارة التعليم العالي ، اما مساره السياسي فكان عضوا فاعلا في حزب البعث العربي الاشتراكي ، وفصل من الحزب ١٩٧٧ ، وبعد عام ٢٠٠٣ عمل امينا عاما لحزب الوسط الديمقراطي وفي عام ٢٠١٠ اصبح نائبا لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي . للمزيد من التفصيلات ينظر :

https://ar.wikipedia.org/wiki

(29) .James Glanz , U.S. Builds Pressure for Iraq Constitution as Deadline Nears , article , New York Times , 14 August .

(٣٠) . محمود عثمان : سياسي عراقي كردي ، ولد عام ١٩٣٨ في السليمانية ، درس الطب في جامعة بغداد ، انضم الى النضال الكردي ١٩٥٤ ، واصبح عضواً في الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وفي عام ١٩٧٦ اسس الحزب الاشتراكي الالديمقراطي الكردستاني ، وفي عام ١٩٩٢ هاجر الى بريطانية وفي بعد ٢٠٠٣ وسقوط نظام حزب البعث اصبح احد اعضاء مجلس الحكم وكان رئيس التحالف الكردستاني عام ٢٠٠٥ ، ليعتزل السياسة عام ٢٠١٤ . المصدر :

https://ar.wikipedia.org/

(31) . James Glanz , Op.Cit .

(32) . Ibid

(33) . Op.Cit .

(34) . Iraq's Sunnis face choice on constitution: Bush , 24 , August ,2005 , cited in ABC News , https://www.abc.net.au/

(٣٥) . كونداليزا رايز : شخصية سياسية امريكية ، ولدت في عام ١٩٥٠ في برمنغهام ألاباما ، نالت بكلوريوس في العلوم السياسية من جامعة دنفر عام ١٩٧٤ ، وحصلت على الدكتوراه عام ١٩٨١ ، لتعمل بعدها استاذة جامعية في جامعة ستانفورد ومن ثم مستشارة لهئة الاركان المشتركة ، وفي عام ١٩٨٩ عينت مستشارة لشؤون الاتحاد السوفيتي في مجلس الامن ، بعدها عادت الى السلك الاكاديمي لتشغل منصب رئيسة جامعة ستانفورد ، وفي ٢٠٠١ عينت مستشارة الامن القومي للادارة الامريكية ومن ثم شغلت منصب وزيرة الخارجية الامريكية عام ٢٠٠٥ . للمزيد من التفصيلات ينظر :

Biographies of the Secretaries of State: Condoleezza Rice (1954–) , Cited in : https://history.state.gov/

(36) . James Cogan , Iraq's draft constitution: a recipe for neo-colonial rule , Article , 31 August 2005 , cited in : Global researchhttps://www.globalresearch.ca ; Edward Wong , Iraqi vote approves draft constitution , Article , October, 26 , 2005 , cited in : New York times .

(37) . Edward Wong Op .Cit .

(٣٨)اسعد كاظم شبيب، التصورات الدستورية عند السيد السيستاني، مجلة حولية المنتدى، المجلد ١، العدد ٣، العراق، ٢٠٠٩ ، ص٢٧٨.

(٣٩) مكتب المرجع الديني الاعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني ،البيانات الصادرة ، منشورة على الموقع:

http://www.sistani.org/arabic/data/1/

(40) . Ibid .

(٤١) . امين شحاته ، المصدر السابق .

(٤٢) . امين شحاته ، المواقف الامريكية من الدستور العراقي ، مقال منشور في الجزيرة نت ، ٥/ ١٠/ ٢٠٠٥

https://www.aljazeera.net

(43). Jonathan Finer and Omar Fekeiki , U.S. Steps Up Role in Iraq Charter Talks , August 12, 2005 . article , cited in Washington Post , https://www.washingtonpost.com/archive ; John Ward Anderson. and. K.I. Ibrahim , Iraqi Constitution Appears Headed For Voter Approval , article , Washington post , October , 17 ,2005 .

(44) . . Richard W. Stevenson and David E. Sanger , Op.Cit .

(45) .Edward wong , Iraqi Constitution May Curb Women's Rights , July 20, 2005 , The New York Times .

(٤٦) . ستيفن هادلي : موظف حكومي امريكي ومحامي ، ولد عام ١٩٤٧ في ولاية اوهايو ، درس القانون في جامعة ييل ، وابرز الوظائف التي شغلها هي مستشار الامن القومي للرئيس الامريكي جورج بوش الابن ٢٠٠٥- ٢٠٠٩ . للمزيد من التفصيلات ينظر :

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/12/9

(47) . Edward wong , Op.Cit .

(٤٨) . امين شحاته ، المصدر السابق ؛

Bostonclob , journal , 2009 /9/2 , cited in : http://www.boston.com

(٤٩)فاطمة حسين سلومي، الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٠٣-٢٠١٠، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٤٠، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص١٢٤.